البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

(٢٠٢٧/٢٠٢٦ – ٢٠٣٠/٢٠٢٩)

١. منهجية إعداد البرنامج التنفيذي (٢٠٢٧/٢٦ – ٢٠٣٠/٢٩) القائم على منهجية البرامج والأداء

تجسّد **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** النموذج الاقتصادي الجديد للدولة، والذي يرتكز على ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية Tradables، مستفيدة مما تم تحقيقه من بنية تحتية متطورة تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتُحفّز مشاركة القطاع الخاص. ويستند هذا النموذج، في جوهره، إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية باعتباره الإطار المحوري للسياسات الداعمة للنمو والتشغيل. وفي إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المختلفة، تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية تتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي هذا السياق، وفي ضوء أهمية ترجمة **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** إلى خطة تنفيذية واضحة تربط بين الأداء التنموي والأداء المالي، بما يتيح قياس الأثر الفعلي للإنفاق العام وفق مؤشرات أداء كمية وإطار زمني محدد، يأتي **البرنامج التنفيذي** للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ليُشكّل الإطار العملي للتنفيذ ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، واتساقاً مع قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وبالاعتماد على منهجية «البرامج والأداء» بوصفها آلية لضمان ربط الموازنة بالأهداف الاستراتيجية وتعزيز كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ عبر مختلف الجهات المعنية.

وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛ إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية.

الأولويات الاستراتيجية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

وفي هذا السياق، تم ترجمة أهداف السردية إلى **تسع أولويات استراتيجية كما هو موضح أدناه موزعة ضمن مخرجين رئيسيين هما: نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وتوزيع عادل لعوائده**، بما يشكّل الأساس لتصميم البرنامج التنفيذي.

كما يُمثّل **تمكين المرأة والشباب**، وتعزيز التمويل من أجل التنمية، أهدافًا مشتركة.

أولويات السردية الوطنية للتنمية الشاملة

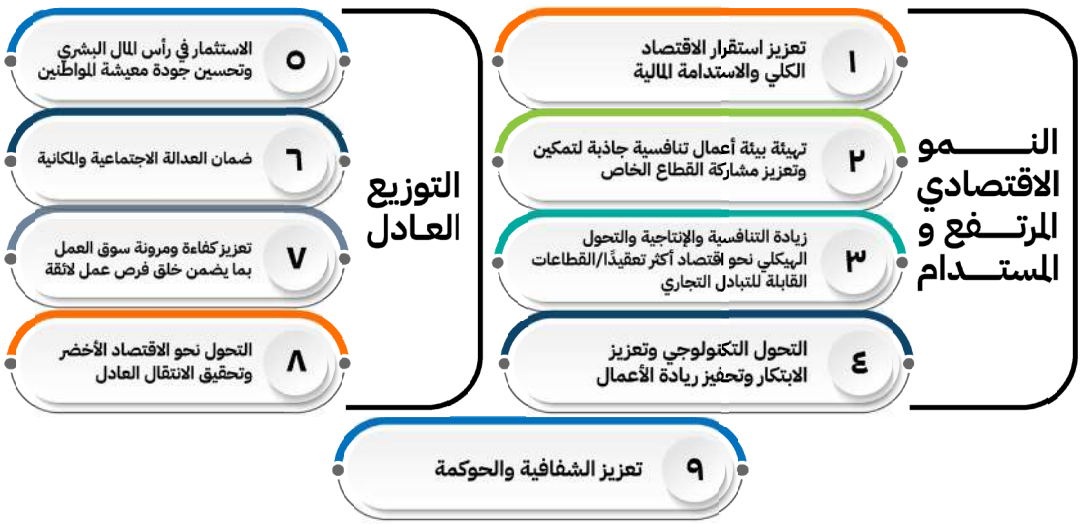

ربط الأداء التنموي بالأداء المالي وفقًا لمنهجية البرامج والأداء

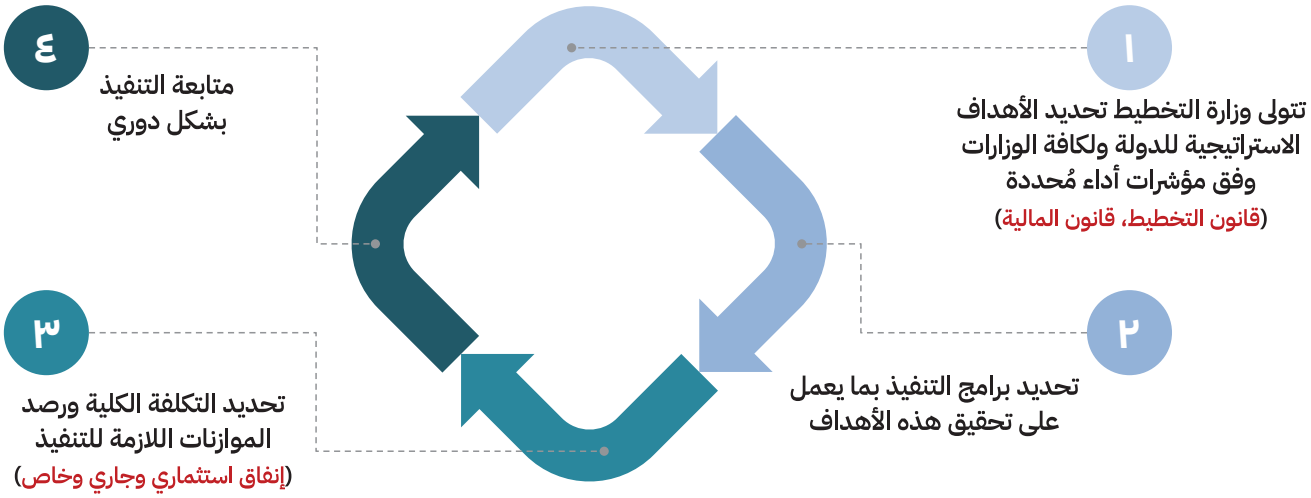

وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، تم دراسة وتحليل كافة الاستراتيجيات والخطط القومية، نتج عنها تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية لكافة الوزارات وجهات الدولة، يتم قياس مستوى التقدم المحرز في تحقيقها من خلال مجموعة كبيرة من مؤشرات الأداء.

ولضمان **توفير الآليات المساندة لتطبيق البرنامج التنفيذي** داخل الوزارات والجهات، تم إعداد **أدلة تخطيطية مُتطورة**، منها «دليل إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية»، و «الدليل الإجرائي للمتابعة والتقييم»، و «الدليل الإرشادي لإعداد خطط البرامج والأداء» بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دعم عملية إعداد الخطط، ونشر الوعي بأهمية الإدارة المبنية على النتائج في تحسين الأداء وتقييم مدى فعالية البرامج والمشروعات والسياسات في تحقيق الأهداف المرجوة، فضلًا عن اعتماد منهجيات مُتطورة بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وفي هذا الإطار، تم **تعزيز قدرات كافة مسؤولي التخطيط والمتابعة والتقييم في كافة الوزارات والجهات** على هذه الأدلة والأدوات التخطيطية. كما تم إعداد «المبادئ التوجيهية والأدلة الإرشادية لإعداد الإطارالموازنى متوسط المدى لوزارة المالية».

وفي الإطار ذاته، وفي ضوء أهمية توفير **آليات المتابعة والتقييم الدوري**، سيتم الاعتماد على «**منظومة أداء**» بما يضمن متابعة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات التنموية في إطار من الحوكمة والشفافية والمساءلة، وبيان المعوقات التي تحول دون تنفيذها، والإجراءات العاجلة المطلوبة لمواجهة هذه المعوقات.

٢. الملامح الأساسية للبرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

يأتي البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليترجم أولويات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، واتساقا مع قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وبالاعتماد على منهجية «البرامج والأداء» لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ.

أولًا: الأهداف الأفقية

تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات الاستراتيجية المشتركة التي تنبثق من السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف إلى تحقيق نتائج تنموية واسعة تتطلب تنسيقًا وتكاملًا بين عدة وزارات وجهات. وتغطي الأهداف الأفقية مجالات متعددة تشمل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري، وغيرها من الأولويات التي تمثل محركات رئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، كما هو موضح فيما يلي:

١. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستدامة المالية.
٢. تهيئة بيئة أعمال تنافسية تجاذبة للتمكين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.
٣. زيادة التنافسية والإنتاجية والتحول الهيكلي نحو القطاعات القابلة للتجارة.
٤. الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة.
٥. ضمان العدالة الاجتماعية والمكانية.
٦. تعزيز كفاءة وحوكمة سوق العمل وخلق فرص عمل لائقة.
٧. التحول التكنولوجي وتعزيز الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال.
٨. التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق الانتقال العادل.
٩. تعزيز الشفافية والحوكمة.

وفيما يلي عرض لأدوار أهم الجهات في تنفيذ الأهداف الأفقية على سبيل المثال لا الحصر.

١. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستدامة المالية

زيادة مُعدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٣٠

المساهمة في سد الفجوة التمويلية من خلال التمويلات منخفضة التكلفة ودعم الموازنة
تحقيق تقدم في تنفيذ محاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
حوكمة الاستثمارات العامة

تحقيق فائض أولي، وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي

زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة (بدون تكرير البترول) من الناتج المحلي الإجمالي

زيادة نسبة الشمول المالي

زيادة مساهمة قطاع التعدين من الناتج المحلي الإجمالي

زيادة نسبة الإيرادات المحلية من الإيرادات القومية

تحقيق أرباح في كافة شركات قطاع الأعمال العام

ارتفاع مساهمة قطاع الاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفاع مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة من الناتج المحلي الإجمالي

٢. تهيئة بيئة أعمال تنافسية جاذبة لتمكين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

تحسين ترتيب مصر في مؤشر "جاهزية الأعمال" إلى المركز ٥٠ عالمياً

تحسين ترتيب مصر في مؤشر "بيئة الأعمال التجارية" ليصل إلى ٥٧ عالمياً

زيادة مُساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية إلى ٧٢٪ على الأقل عام ٢٠٣٠

توسيع نطاق المناطق الحرة العامة.
خفض الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات تأسيس الشركات الجديدة

زيادة التمويلات منخفضة التكلفة الموجهة للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية
زيادة استخدام آليات التمويل المبتكرة مثل الضمانات والشراكات بين القطاع العام والخاص PPP

تنفيذ شراكات بين شركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص

تنفيذ شراكات بين مصانع الإنتاج الحربي والقطاع الخاص

توسيع مساحة الأراضي الصناعية المرفقة

زيادة نسبة الفصل في الدعاوى أمام المحاكم الاقتصادية وتحسين تقييم مصر في مؤشر سيادة القانون

تعزيز دور القطاع الخاص كشريك تنموي في مشروعات البنية الأساسية والخدمات من خلال الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص

زيادة نسبة الإشغال في المناطق التكنولوجية

تطوير وميكنة مكاتب السجل التجاري ومواصلة الحفاظ على ترتيب مصر في مؤشر "التجزئة العالمي"

مواصلة توفير التمويل اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

٣. زيادة التنافسية والإنتاجية والتحول الهيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري

تحسين ترتيب مصر في مؤشر التعقيد الاقتصادي إلى المركز رقم (٥٠) عالمياً عام ٢٠٣٠

زيادة نسبة الانفتاح التجاري

- تحقيق معدل نمو سنوي مرتفع للصادرات السلعية غير البترولية
- زيادة عدد السائحين الوافدين وعدد الليالي السياحية
- زيادة قيمة الصادرات الرقمية
- زيادة عدد السفن العابرة لقناة السويس

الوصول بصادرات السلع والخدمات إلى ١٤٥ مليار دولار

- تحسين ترتيب مصر في مؤشر السياحة العلاجية
- زيادة الصادرات الزراعية
- زيادة نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات
- زيادة صادرات الحرف اليدوية
- زيادة صادرات شركات قطاع الأعمال العام

مواصلة برامج دعم الصادرات ومضاعفة مخصصاتها من الموازنة العامة للدولة على المدى المتوسط

تعزيز مخرجات اللجان المشتركة بما يدعم التعاون الاقتصادي مع الدول غير التقليدية

زيادة قدرة صادرات مصر من الكهرباء

٤. الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة

زياد عدد سنوات الدراسة المتوقعة لتصل إلى ١٤,١ سنة، وانخفاض ملحوظ في فقر التعلم

أن تكون مصر ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة عام ٢٠٣٠ وتحسين تقييم مصر في مؤشر "رأس المال البشري" إلى ٦٥٪

ارتفاع متوسط العمر المتوقع ليصل إلى ٧٥ سنة

- خفض متوسط كثافة الطلاب بالفصول
  مواصلة جهود خفض معدلات الأمية
- زيادة نسبة الأفراد الذين يمارسون النشاط الرياضي
- رفع معدل القيد برياض الأطفال
  وزيادة معدل التغطية بدور الأيتام ودور المسنين على مستوى الجمهورية
- تغطية كافة المحافظات بمكاتب التصديقات
  وتحسين ترتيب مصر في مؤشر "قوة جواز السفر" عالمياً

تحقيق مُعدل نمو سنوي في متوسط دخل الفرد بنسبة لا تقل عن ٤,٥٪

- توسيع استفادة السكان من منظومة التأمين الصحي الشامل
- زيادة معدل القيد الإجمالي بمرحلة التعليم الجامعي
  وزيادة عدد الجامعات المصرية المُدرجة في التصنيفات الدولية
- زيادة مُعدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات
- زيادة نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب
  وزيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف

زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة للتنمية البشرية وتحسين جودة الحياة ضمن الخطة الاستثمارية

مواصلة تحسين ترتيب مصر في مؤشر جودة الطرق

٥. ضمان العدالة الاجتماعية والمكانية

تحسين ترتيب مصر في مؤشر حقوق الطفل إلى المركز رقم (٢٨) عالمياً

تحسين ترتيب مصر في مؤشر الجوع العالمي إلى المركز رقم (٥٥) عالمياً

زيادة نسبة المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) الذين لديهم بطاقات تموين

تحسين متوسط معدل إتاحة الخدمات الرياضية

توسيع نطاق المستفيدين من برامج الدعم النقدي بين السكان تحت خط الفقر

زيادة مهارات الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس في التعامل مع ذوي الإعاقة

خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

تقليص الفجوات التنموية بين المناطق من خلال تطبيق معادلة تمويلية عادلة لتخصيص الموارد توجيه الاستثمارات اللازمة لمواصلة تنفيذ المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"

زيادة نسبة القاضيات بقطاع العدالة

زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

زيادة نسبة مستفيدي برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة" الذين لديهم تأمين صحي

خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من إجمالي السكان

زيادة عدد المكتبات العامة لكل ١٠٠ ألف نسمة

زيادة نسبة الشمول المالي للمرأة

٥. ضمان العدالة الاجتماعية والمكانية

تحسين ترتيب مصر في مؤشر حقوق الطفل إلى المركز رقم (٢٨) عالمياً

تحسين ترتيب مصر في مؤشر الجوع العالمي إلى المركز رقم (٥٥) عالمياً

زيادة نسبة فصول التعليم المتميز والتنافسي

تحسين معدل التغطية بالاستادات الرياضية على مستوى المحافظات

زيادة معدل التغطية بمراكز الإغاثة على مستوى المحافظات

زيادة نسبة التغطية بمراكز الإبداع على مستوى المحافظات

تحسن أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدل بعامل النوع الاجتماعي ليصل إلى ٩١٪

تحسين أداء مصر في مؤشر البنية التحتية القوية للمزارعين

زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل

زيادة نسبة تغطية المناطق اللوجستية على مستوى المحافظات

تحسين معدل التغطية بالجامعات التكنولوجية على مستوى المحافظات

تحسين معدل إتاحة المكتبات المتنقلة على مستوى المحافظات

زيادة المساحة المأهولة من مساحة مصر

خفض مؤشر فجوة الإسكان

٦. تعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل وخلق فرص عمل لائقة

تحسين تنافسية مصر في مؤشر "التدريب والتعليم الفني والمهني" ليصل إلى ٧٥٪

- مُضاعفة معدل الحصول على وظيفة
- زيادة نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة
- زيادة نسبة المشتغلين بقطاع الزراعة
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر "الموارد البشرية وسوق العمل في قطاع السياحة"

خلق نحو ١,٥ مليون فرصة عمل في عام ٢٠٣٠.

استخدام مجالس المهارات القطاعية لتعزيز مواءمة مخرجات التدريب مع احتياجات سوق العمل

زيادة معدل التشغيل إلى حوالي ٤٨٪

- توسيع شمول السكان والعمالة غير المنتظمة ضمن منظومة التأمينات الاجتماعية
- توسيع عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية
- زيادة نسبة خريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية "المشتغلين" والملتحقين بالتعليم الجامعي
- تغطية كافة المحافظات بالجامعات التكنولوجية
- تغطية كافة المحافظات بمدارس WE ورفع نسبة حصول خريجيها على الاعتماد الدولي

٧. التحول التكنولوجي وتعزيز الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال

تحسين ترتيب مصر في مؤشر بيئة ريادة الأعمال إلى ٥٠ عالمياً

تحسين ترتيب مصر بمؤشر النظام البيئي للشركات الناشئة إلى ٤٠ عالمياً

- زيادة نسبة طلبات السجل التجاري "المقدمة عبر منصة "مصر الرقمية
- زيادة نسبة الشركات المؤسسة إلكترونياً من إجمالي عدد الشركات التي يتم تأسيسها
- زيادة عدد المستخدمين للمنصة التفاعلية الإلكترونية لخدمة رواد الأعمال
- المحافظة على تقييم مصر في مؤشر الأمن السيبراني العالمي عند ١٠٠نقطة
- زيادة نسبة المدارس الثانوية التي تستخدم الكمبيوتر في التدريس
- زيادة عدد مدارس المتفوقين

تحسين ترتيب مصر في مؤشر الابتكار ليصل إلى ٧٠ عالمياً

تحسين مؤشر نضج الحكومة الرقمية ليصل إلى ١٠٠٪

زيادة عدد حاضنات الأعمال المُطورة

مواصلة تحسين ترتيب مصر بمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية البالغ حالياً ٩٥ عالمياً

- توفير بيئة الأعمال الداعمة لنمو الشركات الناشئة
- خفض مدة تقديم الخدمات المحلية للمواطنين
- زيادة نسبة الحيازات الزراعية المستفيدة من كارت الفلاح
- مواصلة تحسين ترتيب مصر في مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة
- زيادة عدد المحاكم التي تم ميكنتها

٨. التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق الانتقال العادل

زيادة نصيب الفرد من مساحة الحدائق والمتنزهات والمسطحات الخضراء بالمدن والأحياء لـ (١٠ متر٢)

خفض المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات الصلبة بنسبة ٢٣٪

- زيادة مساهمة الصناعات الخضراء في الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة عدد المطارات الصديقة للبيئة
- ورفع المتوسط السنوي لتحسين كفاءة "استهلاك الوقود" بالمطارات
- زيادة نسبة كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها من جملة المياه في الزراعة
- زيادة مُعدل إتاحة سيارات النظافة على مستوى المحافظات

أن تصل نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من إجمالي الاستثمارات العامة إلى (٧٠٪-٧٥٪) عام ٢٠٣٠

تقدم ترتيب مصر في مؤشر التحول في الطاقة للمركز ٥٨ عالمياً

زيادة نسبة الاستثمارات الخضراء المعتمدة ضمن الخطة الاستثمارية العامة سنويًا

تعبئة التمويل المناخي منخفض التكلفة من خلال المنصة الوطنية لبرنامج نوفي

زيادة عدد الأصول الحكومية المسجلة في قاعدة بيانات الأصول الوطنية مع تقييم المخاطر المناخية

رفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة

تحسن مؤشر جودة المياه الجارية

- زيادة طاقة نقل الركاب بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي
- زيادة نسبة الطاقة الشمسية المستخدمة في القطاع الزراعي إلى إجمالي الطاقة المستخدمة
- تحسين نسبة مساهمة الطاقة النظيفة في الطاقة الكهربائية
- زيادة اجمالي إمدادات مياه الشرب الناتجة عن تحلية مياه البحر

٩. تعزيز الشفافية والحوكمة

"تحسين تنافسية مصر في مؤشر "فاعلية الحكومة

- اتاحة بيانات الاتفاقيات والمشروعات ضمن جهود الالتزام بمعايير الشفافية في إدارة التمويلات التنموية الميسرة
- تحسين مؤشر كفاءة الاستثمار العام
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر "الرقابة على الموازنة"
- تحسين تنافسية مصر في مؤشر "الموازنة المفتوحة"
- تحسين تقييم مصر في مؤشر المشاركة السياسية

زيادة مُعدل الرضا العام عن الخدمات الحكومية إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠

- تقليص المدى الزمني المستغرق للرد على شكاوى المستثمرين
- زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية
- الوصول بنسبة الفصل في "الدعاوى والقضايا والمنازعات والأحكام"

ثانيًا: الأهداف الرأسية

الأهداف الرأسية هي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية. وفيما يلي عرض لدور بعض الجهات، على سبيل المثال لا الحصر، في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، والتي تتسق مع أولويات السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجهة المسئولة:

وزارة الصحة والسكان

الهدف الاستراتيجي

تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين وتحسين جودة وتنافسية الخدمات الصحية

يُعد قطاع الصحة الضمانة الأساسية للتنمية البشرية، من خلال تقديم خدمات صحية مُتكاملة وعالية الجودة ورفع كفاءة المنظومة الصحية، بما يساهم في تحسين جودة حياة كافة المواطنين في إطارٍ من العدالة والإنصاف، وفي هذا السياق تؤكد الدولة أهمية إتاحة وتعزيز الخدمات الصحية من خلال زيادة معدل إتاحة الأسرة بالمستشفيات (البالغ ١٢ سرير/ ١٠ آلاف نسمة في ٢٠٢٤)، إلى ٣٠ سرير لكل ١٠ آلاف نسمة ومُعدل إتاحة عدد الأطباء البشريين إلى ١٦ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة، وبما يعملٍ على زيادة نسبة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل والحالي إلى ٨٥٪ من جملة السكان عام ٢٠٣٠، ويساهم في خفض نسبة الإنفاق الشخصي (من الجيب) على إجمالي تكاليف الرعاية الصحية ليكون في حدود ٢٨٪، والوصول بمعدل رعاية ما بعد الولادة للأمهات والمواليد الجدد إلى ٨٥٪، وبما يعمل على خفض معدل الوفيات حديثي الولادة إلى ٥,٢٨ طفل لكل ١٠٠٠ مولود، وتساهم هذه الأهداف مع غيرها في زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧٥ سنة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (عام)	٧١,٦ (٢٠٢٤)	٧٢	٧٢,٥	٧٣,٥	٧٥
معدل إتاحة الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف نسمة	٩,٣ (٢٠٢٢)	١٤	١٤,٧	١٥,٣	١٦
نسبة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل والحالي من جملة السكان (٪)	٦٩,١ (٢٠٢٤)	٧٣	٧٥	٨٠	٨٥
النسبة المئوية للإنفاق الشخصي (من الجيب) على إجمالي تكاليف الرعاية الصحية	٥٨,٣ (٢٠٢٣)	٤٠,٥	٣٦,٣	٣٢,٢	٢٨
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	١٢,٩ (٢٠٢٤)	١١,٩	٦,١	٦	٥,٢٨

الجهة المسئولة:

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

الهدف الاستراتيجي

تحسين جودة وتنافسية ومخرجات التعليم بما يتوافق مع مُتطلبات سوق العمل

تُعد خدمات التعليم قبل الجامعي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، من خلال ضمان إتاحة وجودة خدمات التعليم للجميع دون تمييز، والتوسع في إنشاء المدارس وتطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات الداعمة، بما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان «الحق في التعلم». وفي هذا السياق، تؤكد الدولة أهمية مواصلة جهود تحسين جودة العملية التعليمية بخفض كثافة الفصول إلى ٣٠ طالب في الفصل وتعيين عدد كافٍ من المعلمين للوصول إلى ٢٠ طالب لكل معلم وذلك عام ٢٠٣٠، وكذا تطوير منظومة التعليم الفني بزيادة معدل التغطية بالمدارس التكنولوجية التطبيقية لتصل إلى ٢٠٠ مدرسة، وبما يساهم في خفض مؤشر «فقر التعلم» .

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط كثافة الفصول في مدارس التعليم الحكومي (عدد الطلاب / الفصل)	٣٨ (٢٠٢٦/٢٥)	٣٦	٣٤	٣٢	٣٠
عدد الطلاب لكل معلم	٢٩ (٢٠٢٥/٢٤)	٢٦	٢٤	٢٢	٢٠
عدد مدارس التكنولوجية التطبيقية	١١٥ (٢٠٢٦/٢٥)	١٣٥	١٥٥	١٧٥	٢٠٠

الجهة المسئولة:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الهدف الاستراتيجي:

رفع كفاءة النظام التعليمي واستحداث أنماط تعليمية وتقنية تكنولوجية متطورة

تُمثل خدمات التعليم العالي والبحث العلمي أحد الضمانات الرئيسية لنجاح خطط التنمية المستدامة، إذ تسهم في مواكبة أحدث التطورات العالمية، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي الدولية. وفي هذا السياق تولي الدولة أولوية لربط مناهج ومخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، والارتقاء بجودة خدمات التعليم العالي، بزيادة معدل التغطية بالجامعات التكنولوجية والأهلية على مستوى المحافظات إلى ١٠٠٪ وبما يساهم في زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي إلى ٤٣,٧٪، وزيادة نسبة الكليات الحاصلة على الاعتماد والجودة إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠ وبما يساهم في زيادة عدد الجامعات المصرية المدرجة في تصنيفٍ التايمز إلى ١٠٠ جامعة، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي لتحسين ترتيب مصر في مؤشر «سيماجو» إلى ٢١ عالميا عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل الالتحاق بالتعليم العالي (١٨-٢٢ سنة) (٪)	٣٩,٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٤٠,٥	٤١	٤٢	٤٣,٧
معدل التغطية بالجامعات التكنولوجية على مستوى المحافظات (٪)	٤١ (٢٠٢٦/٢٥)	٥٢	٦٧,٥	٨٣,٨	١٠٠
معدل التغطية بالجامعات الأهلية على مستوى المحافظات (٪)	٧٠ (٢٠٢٣/٢٢)	٨٨	٩٢	٩٦	١٠٠
نسبة الكليات الحاصلة على الاعتماد والجودة (٪)	٤١ (٢٠٢٥)	٦١	٧٠	٨٠	٩٠
عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (شنغهاي) (جامعة)	١ (٢٠٢٤/٢٣)	١	٣	٥	٧
عدد الجامعات المصرية المدرجة في تصنيف التايمز (جامعة)	٣٥ (٢٠٢٥)	٦٠	٧٥	٩٠	١٠٠
ترتيب مصر في مؤشر طلبات براءات الاختراع المقدمة لمكاتب براءات الاختراع	٥٢ (٢٠٢٣)	٥٠	٤٩	٤٨	٤٧
ترتيب مصر في مؤشر النشر العلمي الدولي (سيماجو)	٢٥ (٢٠٢٤/٢٣)	٢٤	٢٣	٢٢	٢١
معدل البطالة بين حملة المؤهلات العليا (٪)	١٣,٧ (٢٠٢٤)	١٢,٥	١١,٤	١٠,٢	٩

الجهة المسئولة:

وزارة العمل

الهدف الاستراتيجي:

توفير العمل اللائق للجميع

تُولي الدولة اهتماماً بالغاً بمواجهة البطالة، وتوفير فرص العمل اللائق، ورفع كفاءة سوق العمل، من خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية، بالتركيز على نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال ووظائف المستقبل، فضلاً عن دمج القطاع الرسمي في منظومة العمل الرسمية، ومن المستهدف خفض مُعدلات البطالة إلى ٥٪ من خلال تطوير منظومة التدريب والتعليم المهني لتحسين تقييم مصر في مؤشر «التدريب والتعليم الفني والمهني» إلى ٧٥٪، وزيادة نسبة مُشاركة الإناث في القوى العاملة إلى حوالي ٢٠٪ من خلال توفير بيئة العمل المناسبة للمرأة وتفعيل قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥، وتعزيز آليات العمل المرنة، وبما يعمل على زيادة معدل الحصول على وظيفة إلى ٢٦٪، بالإضافة إلى خفض نسبة العمالة غير الرسمية لتصل إلى أقل من ٤٥٪ وذلك عام ٢٠٣٠، ويساهم في زيادة «نسبة الشباب الذين يعملون أو يدرسون أو يتدربون».

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة العمالة غير الرسمية بأجر من إجمالي القوى العاملة (نسبة التشغيل غير الرسمي) (٪)	٦٠ (٢٠٢٥)	٥٨	٥٥	٥٣	٤٥
المؤشر العالمي للتدريب والتعليم الفني والمهني (نقطة من ١٠٠ نقطة)	٥٦,٣ (٢٠٢٤)	٦٥	٦٩	٧٢	٧٥

الجهة المسئولة:
البنك المركزي المصري

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

الهدف الاستراتيجي:
تعزيز جهود الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية المصرفية

تؤكد الدولة أهمية الشمول المالي وعدم استبعاد أي من الأفراد أو المؤسسات وكذلك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من المنظومة التمويلية للدولة، حيث يتيح إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية متنوعة وبتكلفة ميسرة تلبي احتياجاتهم المختلفة، وفي هذا السياق من المستهدف مواصلة جهود إتاحة جميع الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من خلال قنوات رسمية بتكلفة مناسبة وجودة عالية، ومن المستهدف في هذا السياق زيادة نسبة الشمول المالي لتصل إلى ٨٠٪ من السكان و٧٢٪ بين السيدات و٥٦,٥٪ بين الشباب وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة الشمول المالي من إجمالي السكان البالغين (٪)	٧٦,٣ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
نسبة الشمول المالي بين السيدات (٪)	٧٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٠,٥	٧١	٧١,٥	٧٢
نسبة الشمول المالي بين الشباب (١٥-٣٥) (٪)	٥٤,٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٥	٥٥,٥	٥٦	٥٦,٥

الجهة المسئولة:

وزارة التضامن الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي:

دعم وتوسيع مظلة الحماية والرعاية الاجتماعية

تولي الدولة اهتماماً بالغاً بتوفير برامج الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، بما يساهم في رفع كفاءة رأس المال البشري، من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات، بما ينعكس على زيادة الإنتاجية والمشاركة في سوق العمل، مما يحرك عجلة الاقتصاد ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، وضمان استفادة الجميع من ثمار التنمية، ومن المستهدف زيادة نسبة المستفيدين من الدعم النقدي من جملة السكان تحت خط الفقر إلى حوالي ٧٠٪ والوصول بنسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم تأمين صحي إلى ٦٤٪ وذلك بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة معدل إتاحة حضانات الطفولة المبكرة للوصول إلى معدل التحاق في حدود ٢٠٪، وتغطية كافة المحافظات بمراكز خدمات المرأة العاملة ودور وأندية المسنين ودور الأيتام ومراكز الإغاثة ومراكز تأهيل ذوي الإعاقة، وزيادة نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي إلى ٦١٪، وزيادة نسبة الحاصلين على بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة إلى ١٨٪ من جملة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل دور العمل الأهلي بزيادة نسبة الشباب المتطوعين إلى ١٥٪ من جملة الشباب، وبما يعمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر «العطاء العالمي».

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي من جملة السكان تحت خط الفقر (٪)	٦٠ (٢٠٢٤)	٦٢,٥	٦٥	٦٧,٥	٧٠
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم تأمين صحي (٪)	٣٢ (٢٠٢٤)	٤٦	٥٢	٥٨	٦٤
معدل التحاق الأطفال بحضانات الطفولة المبكرة (٪)	١٧,٣ (٢٠٢٥)	١٨	١٨,٥	١٩	٢٠
نسبة الحاصلين على بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة من جملة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة (٪)	١٠ (٢٠٢٤)	١٢	١٤	١٦	١٨
نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (إجمالي الجمهورية) (٪)	٤٠,٧ (٢٠٢٣)	٥٢	٥٤,٩	٥٧,٧	٦١
نسبة مساهمة مؤسسات المجتمع الأهلي في تمويل المشروعات المشتركة مع صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٪)	١٠ (٢٠٢٥)	١٥	٢٠	٢٥	٢٥

الجهة المسئولة:
المجلس القومي للمرأة

الهدف الاستراتيجي:
التمكين الاقتصادي للمرأة

تؤكد الدولة أن تعزيز العمل اللائق يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسهم الأجور العادلة وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل في رفع مستويات الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة معدل تشغيل الإناث من ١٤٪ (٢٠٢٥/٢٤) ليصل إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة الإناث في وظائف مهنية إلى ٤٠٪، وزيادة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة إلى ٥٣٪، وزيادة نسبة الإناث المشتغلات في القطاع الخاص إلى ٧٠٪ عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، تؤكد الدولة والقطاع الخاص أن جهود تمكين المرأة تتطلب مشاركة فعالة من الأطراف الحكومية والقطاع الخاص.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان (٢٠٢٥/٢٤)	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل تشغيل الإناث (٪)	١٤	١٦	١٨	١٩	٢٠
نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من إجمالي المشتغلات (٪)	٦٣,٧	٦٥	٦٧	٦٩	٧٠
نسبة الإناث في وظائف مهنية (٪)	٣٤,٦	٣٦,٧	٣٧,٧	٣٨,٩	٤٠
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة (٪)	٤٧,٢	٤٨	٥٠	٥٢	٥٣
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة (٪)	٤٥	٤٨	٥٠	٥٢	٥٣

الجهة المسئولة:

وزارة التموين والتجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز منظومة الأمن الغذائي وضمان توفير السلع الاستراتيجية بالأسواق

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بتحقيق متطلبات الأمن الغذائي، من خلال توافر السلع الأساسية في الأسواق، وضمان وصول الدعم لمستحقيه، والحفاظ على مخزون آمن من السلع الاستراتيجية، فضلاً عن تشديد الرقابة لضبط الأسعار، وتنشيط حركة التجارة الداخلية، ومن المستهدف زيادة الطاقة التخزينية للصوامع إلى ٦ مليون طن عام ٢٠٣٠، وبما يساهم في استدامة استيعاب الصوامع لنسبة ١٠٠٪ من كمية القمح المتاحة للاستهلاك والحفاظ على متوسط عدد شهور كفاية السلع الأساسية عند ٦ أشهر والحفاظ على معدل فاقد منخفض من القمح عند ١٪، وكذا زيادة نسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم بطاقات تموين إلى ١٠٠٪، وزيادة معدل تغطية المناطق اللوجستية على مستوى المحافظات إلى ٧٥٪ وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
الطاقة التخزينية للصوامع (مليون طن)	٣,٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٣,٥	٤,١	٤,٤	٦
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) الذين لديهم بطاقات تموين (٪)	٩٠,٩ (٢٠٢٤/٢٣)	٩٤	٩٦	٩٨	١٠٠
معدل التغطية بالمناطق اللوجستية على مستوى المحافظات (٪)	١١ (٢٠٢٤/٢٣)	٢٧	٤٣	٥٨	٧٥

الهدف الاستراتيجي:

التوسع في إتاحة وضمان جودة الخدمات الرياضية والشبابية

الجهة المسئولة:

وزارة الشباب والرياضة

تؤكد الدولة أهمية إتاحة المنشآت الرياضية والشبابية بكافة أنواعها بشكلٍ يتناسب مع الكثافات السكانية بشتى المناطق الجغرافية، وبما يعمل على تعزيز ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية، وإقامة مجتمع رياضي حيوي، ومن المستهدف الوصول بمعدل إتاحة الخدمات الرياضية إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠ على مستوى المحافظات، وكذا زيادة عدد البطولات والأحداث الرياضية الدولية والقارية التي تستضيفها مصر لتصل إلى ٣٠٠ بطولة وحدث دولي وقاري عام ٢٠٣٠ وربطها بالسياحة الرياضية، وزيادة معدل إتاحة المراكز الشبابية إلى ١٢٠ مركز لكل مليون مواطن عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة نسبة مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪ ونسبة ممارسة الرياضة إلى ٥٠٪ من السكان عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة ممارسة الرياضة لدى السكان (٪)	٢٥,٣	٣٠	٣٥	٤٠	٥٠
متوسط معدل تغطية الخدمات الرياضية على مستوى المحافظات (٪)	٧١ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٢,٦	٨٨,٤	٩٤,٢	١٠٠
تطور ترتيب مصر في مؤشر تنمية الشباب (ترتيب)	٩٩ (٢٠٢٤)	٨١	٧٤	٦٧	٦٠

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق العدالة الثقافية وضمان إتاحة الخدمات والأنشطة الثقافية للجميع

الجهة المسئولة:

وزارة الثقافة

وزارة الثقافة المصرية
THE MINISTRY OF CULTURE OF EGYPT

تؤكد الدولة أهمية الدور الذي تلعبه الثقافة في تنمية الإنسان المصري من خلال ترسيخ مجموعة من القيم الإيجابية المحورية، كما تأتي الصناعات الثقافية على رأس محركات العمل الثقافي، كما يمتد نطاق الثقافة ليشمل التراث بكافة أشكاله المادي وغير المادي، حيث تمثل الصناعات التراثية جزء أصيل من الصناعات الثقافية، وفي هذا الإطار من المستهدف زيادة نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات المصرية غير البترولية إلى ٢٪ على الأقل عام ٢٠٣٠، وزيادة معدل إتاحة «المكتبات المتنقلة» على مستوى المحافظات إلى ٧٢٪، وعدد المكتبات العامة إلى ٢ مكتبة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وزيادة مُعدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات إلى ٨٠ نسخة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات السينما إلى ٩٠٪، فضلًا عن زيادة عدد المراكز الثقافية لكل ١٠٠ ألف نسمة إلى حوالي ٤ مراكز، ومضاعفة عدد المهرجانات الدولية الثقافية التي تنظمها مصر إلى ٦ مهرجانات، وزيادة عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي المسجلة في منظمة اليونيسكو إلى ١٤ عنصر ثقافي، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل إتاحة المكتبات المتنقلة على مستوى المحافظات (٪)	٦٧ (٢٠٢٤)	٦٩	٧٠	٧١	٧٢
معدل إتاحة المسارح المتنقلة على مستوى المحافظات (٪)	٤١ (٢٠٢٤)	٤١	٤٣	٤٧	٥١
معدل التغطية بدور العرض السينمائي على مستوى المحافظات (شامل القطاع الخاص) (٪)	٤٨ (٢٠٢١)	٥١	٥٣	٥٥	٥٦
معدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات (نسخة لكل ١٠٠ نسمة)	٧٧ (٢٠٢٢)	٧٩,٣	٧٩,٥	٧٩,٨	٨٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات السينما (نسبة المقاعد) (٪)	٨٤ (٢٠٢١)	٨٦,٣	٨٧,٥	٨٨,٨	٩٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات المكتبات المتخصصة (نسبة المقاعد) (٪)	٢١ (٢٠٢١)	٣٤,٣	٣٧,٥	٤١,٨	٤٥,٤
نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات المصرية غير البترولية (٪)	١ (٢٠٢٣)	١,٦	١,٨	١,٩	٢
عدد المهرجانات الدولية الثقافية المنظمة في مصر (عدد)	٣ (٢٠٢١)	٤	٥	٥	٦
عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي المسجلة في منظمة اليونيسكو (عدد)	١٠ (٢٠٢٥)	١١	١٢	١٣	١٤

الجهة المسئولة:
وزارة الأوقاف

الهدف الاستراتيجي:

التوسع في إتاحة وتطوير المساجد وتعظيم الاستفادة والاستغلال الأمثل لأصول الوقف المصري

تؤكد الدولة ضرورة مكافحة كافة صور التعصب والتطرف الفكري، من خلال تعزيز ثقافة الاعتدال واحترام الاختلاف، ومواجهة التراجع القيمي في المجتمع، وتجديد الخطاب الدِيني ودمج رؤية الدولة التنموية في محتوى هذا الخطاب، وذلك من خلال تطوير كافة المساجد المغلقة هندسيا (البالغ عددها ٧٤١ مسجد)، والانتهاء من تطوير مراكز تدريب الأئمة في كافة المحافظات، وتغطية كافة المساجد بالعدادات المسبقة (كهرباء ومياه) في ضوء جهود الاستدامة البيئية، كما تواصل الدولة مسيرة الإصلاح الهيكلي والمؤسسي، والاستغلال الأمثل للأصول المملوكة لهيئة الأوقاف لزيادة الفرص الاستثمارية للدولة، وذلك من خلال تحقيق معدل نمو سنوي في إيرادات هيئة الأوقاف المصرية في حدود ٣٠٪، وحصر وتوثيق كافة أصول هيئة الأوقاف البالغة ٢٤٤,٩ ألف أصل وإعدادٍ موازنة خاصة بكل أصل بشكل سنوي، وخفض المديونية المُتراكمة المستحقة لِهيئة الأوقاف بمعدل ٢٠٪ سنويا، وكذا خفض عدد حالات التعدي على أراضي هيئة الأوقاف بمعدل ٩٪ سنويا، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من الفرص الاستثمارية المطروحة من هيئة الأوقاف للشراكة مع القطاع الخاص، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
عدد المساجد المطورة (الهدف: ٧٤١ مسجد مُغلق هندسيا داخل الحيز العمراني)	٨٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٢	١٩٣	٢٢٢	٢٤٤
عدد أجهزة الأذان الموحد على مستوى الجمهورية (تراكمي)	٦٧٢٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٢٢٠	٨٧٢٠	٩٢٧٠	٩٨٧٠
نسبة المساجد المتوفر بها عدادات كهربائية مسبقة الدفع (٪)	٩٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٩٦	٩٨	١٠٠	١٠٠
نسبة المساجد المتوفر بها عدادات مياه مسبقة الدفع (٪)	٦٣ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٢	٨١	٩٠	١٠٠
عدد مراكز تدريب الأئمة المطورة (تراكمي)	٨ (٢٠٢٥/٢٤)	٩	١٥	٢١	٢٧
معدل النمو السنوي في إيرادات هيئة الأوقاف (٪)	٢٩ (٢٠٢٤/٢٣)	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
نسبة الأصول المستهدف حصرها وتوثيقها(٪)	٧٧,٥ (٢٠٢٥)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الفرص الاستثمارية المطروحة من هيئة الأوقاف للشراكة مع القطاع الخاص (عدد)	٢٠ (٢٠٢٦/٢٥)	٢٠	١٠	١٠	١٠

الجهة المسئولة:
وزارة العدل

الهدف الاستراتيجي:
تحقيق العدالة الناجزة والارتقاء بجودة الخدمات العدلية

تولي الدولة اهتماماً بتحقيق العدالة الناجزة، وتحسين مستوى الخدمات القضائية للمواطنين، ودعم أسس المساواة وتكافؤ الفرص، والفئات الاجتماعية ذات الأولوية، ومن المستهدف مواصلة الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى إتاحة وجودة وتنافسية الخدمات القضائية، وبما ينعكس على تحسين تقييم مصر في مؤشر «سيادة القانون» إلى ٤٣ نقطة عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الوصول بنسبة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام القضاء العادي إلى ٩٦٪ وفي المحاكم الاقتصادية إلى ٨٧٪ بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة معدل إتاحة المحاكم إلى ٨ محاكم لكل مليون مواطن، وعدد القضاة إلى ١٣١ لكل مليون مواطن، وتسوية ٩٨٪ من منازعات الاستثمار، وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
تقييم مصر في مؤشر سيادة القانون (مشروع العدالة العالمي)(٠-١)	٠.٣٥ (٢٠٢٥)	٠.٣٧	٠.٣٩	٠.٤١	٠,٤٣
نسبة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام القضاء العادي (٪)	٩٥ (٢٠٢٤)	٩٥,٢٠	٩٥,٥٠	٩٥,٨٠	٩٦
نسبة الفصل في الدعاوى المتداولة أمام المحاكم الاقتصادية (٪)	٨٣ (٢٠٢٤)	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
معدل التغطية بالمكاتب الرئيسية وفروع التوثيق (مقر/ مليون مواطن)	٧.٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٨.١	٨.٣	٨.٥	٩
نسبة المعاملات الميكنة من إجمالي معاملات الشهر العقاري والتوثيق (٪)	٨٥,٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٩٩,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة التحول الرقمي في القضاء الجنائي الاقتصادي (٪)	٠	٢٠	٤٠	٦٠	٨٠
نسبة إنجاز اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار (٪)	٩٥ (٢٠٢٤)	٩٦	٩٧	٩٧	٩٨

الجهة المسئولة:
وزارة المالية

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية ورفع كفاءة المنظومة الضريبية والجمركية

تؤكد الدولة أهمية تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي، من خلال تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية وزيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية، وتنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته من خلال تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به، وخفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠٪ من خلال تحقيق الاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل وتشجيع وسائل التمويل المبتكرة، كما تستهدف الدولة إطالة متوسط عمر الدين المحلي ليصل إلى نحو ٥ سنوات على المدى المتوسط.

واتصالاً بذلك، من المستهدف تطوير المنظومة الضريبية والجمركية واستعادة الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والمولين، من خلال بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار ويدعم التنافسية ويبسط الامتثال ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال، وتقليل متوسط زمن الإفراج الجمركي للواردات إلى يوم واحد عام ٢٠٣٠، وتحسين ترتيب مصر في مؤشر «الأداء الجمركي»، وتحسين الخدمات الضريبية لتشكل الإيرادات الضريبية نسبة في حدود ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط عمر محفظة دين أجهزة الموازنة المتداول بالجنيه المصري (عام)	٢,٩٢ (يونيو ٢٠٢٥)	٣,١	٣,٧	٤,٢	٤,٨
مقدار الانخفاض السنوي في رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	٤ (٢٠٢٤/٢٣)	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢
تقييم مصر في مؤشر الرقابة على الموازنة (٠_١٠٠)	٥٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٨	٦٠	٦٣	٦٦

الهدف الاستراتيجي:

تشديد وإحكام الرقابة على الأسواق

الجهة المسئولة:

جهاز حماية المستهلك

تؤكد الدولة أهمية ضمان حقوق المواطنين التي كفلها قانون حماية المستهلك بهدف تشديد وإحكام الرقابة على الأسواق، ووضع الخطط وبرامج العمل لحماية حقوق المستهلك، وتعزيزها وتنميتها، وتلقى الشكاوى والبلاغات بجميع أنواعها في مجال حماية المستهلك من المستهلكين والجمعيات، والتحقيق فيها، والتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة، ودراسة الاقتراحات والتوصيات التي ترد إلى الجهاز فيما يتصل بحقوق المستهلك، وتعزيز التعاون في مجال حماية المستهلك في الداخل والخارج واتخاذ الاجراءات الاستباقية والانذار المبكر للكشف عن أي ضرر محتمل قد يصيب المستهلك.

وفي هذا السياق، من المستهدف حل ١٠٠٪ من شكاوى المستهلكين، وخفض متوسط زمن حل الشكوى إلى ٩ أيام، وبالنسبة للسائحين إلى ٥ أيام فقط، وتلقي ٩٠٪ من الشكاوى بشكل مُميكن، وزيادة معدل الانتشار الجغرافي بتغطية كافة المحافظات بفروع جهاز حماية المستهلك وزيادة عدد سيارات الضبطية القضائية إلى عدد ٣ سيارات لكل محافظة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة التغطية بفروع حماية المستهلك على مستوى المحافظات (٪)	٩٦ (٢٠٢٥/٢٤)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد سيارات الضبطية القضائية لجهاز حماية المستهلك (الهدف: ٣ سيارات لكل محافظة)	٤٦ (٢٠٢٦/٢٥)	٥١	٥٧	٧٥	٨١
متوسط زمن حل الشكوى (عدد الأيام)	١٥ (٢٠٢٦/٢٥)	١٣	١٢	١٠	٩
نسبة شكاوى المواطنين التي تم تلقيها بشكل مميكن (٪)	٥٥ (٢٠٢٦/٢٥)	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠
نسبة الربط الإلكتروني مع كافة الجهات الخارجية ذات الصلة (٪)	٢٠ (٢٠٢٦/٢٥)	٣٠	٤٠	٤٥	٥٠
نسبة الإنجاز في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في حل واستقبال الشكاوى لسد عجز العنصر البشري (٪)	٢٠ (٢٠٢٦/٢٥)	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠

الجهة المسئولة:

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

الهدف الاستراتيجي:

جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية

وتعظيم الصادرات المصرية

تتبنى الدولة نهجاً تنموياً شاملاً لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة معدلات الاستثمار وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتمكين القطاع الخاص، وبما يعمل على زيادة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل إلى ٢٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠ وبحيث ترتفع نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٣,٥٪، وذلك من خلال مجموعة من الآليات منها الوصول بعدد الفرص الاستثمارية المُحدثة والجديدة على الخريطة الاستثمارية إلى ٧٩٤٥ فرصة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة عدد المناطق الحرة إلى ١٤ منطقة وبما يعمل زيادة نسبة صادرات المناطق الحرة إلى ٢٥٪ من جملة الصادرات، وزيادة عدد المناطق الاستثمارية إلى ٢٤ منطقة، وزيادة عدد الشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية إلى ١٢٢ شركة، وتأسيس ١٠٠٪ من الشركات إلكترونيا، وخفض زمن الإفراج الجمركي إلى يوم واحد، وبما يعمل على أن تحتل مصر المركز ٥٠ عالميا في مؤشر «جاهزية الأعمال».

كما تُولي الدولة أهميةً كبرى لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، والنفاذ إلى أسواق جديدة، في ضوء مواصلة الجهود المبذولة لتسهيل حركة التجارة ودعم الصادرات من خلال التحول الرقمي في الإجراءات والانفتاح التجاري على دول العالم، وفي هذا السياق، من المستهدف الوصول إلى معدل نمو سنوي في الصادرات غير البترولية يبلغ ٢٠٪ وتحقيق عائد مستهدف لبرنامج رد الأعباء التصديرية ليصل إلى ١ دولار لكل جنيه وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة صادرات المناطق الحرة من جملة صادرات مصر (٪)	٢٠ (٢٠٢٤)	٢٠	٢٢	٢٢	٢٥
عدد المناطق الحرة العامة (منطقة)	٩ (٢٠٢٤)	٩	١١	١٣	١٤ (الأثاث بدمياط/الغردقة/ أكتوبر الجديدة/ برج العرب/ العلمين)
معدل التغطية بالمناطق الحرة على مستوى المحافظات (٪)	٣٣ (٢٠٢٤)	٣٣	٤١	٤٨	٥٦
عدد المناطق الاستثمارية (منطقة)	١٨ (٢٠٢٤)	٢١	٢٢	٢٣	٢٤

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
عدد الفرص الاستثمارية المحدثة والجديدة على الخريطة الاستثمارية/ تراكمي (فرصة)	٢٠٥٥ (٢٠٢٤/٢٣)	٤٢٣١	٥٥٤٥	٦٧٤٥	٧٩٤٥
نسبة الشركات المؤسسة إلكترونياً من إجمالي عدد الشركات التي يتم تأسيسها (٪)	--	٨١,٣	٨٧,٥	٩٣,٨	١٠٠
عدد الشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية /تراكمي (شركة)	٤٢ (٢٠٢٤)	٦٢	٨٢	١٠٢	١٢٢
متوسط زمن الإفراج الجمركي (يوم)	٥,٨ (٢٠٢٥)	١	١	١	١
الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات تأسيس الشركات الجديدة (يوم)	٧ (٢٠٢٤)	٤	٣	٢	١
متوسط المدى الزمني المستغرق للرد على شكاوى المستثمرين (يوم)	٧ (٢٠٢٥)	٢	٢	١	١
ترتيب مصر في مؤشر جاهزية الأعمال (مركز)	--	--	--	--	٥٠
معدل النمو السنوي للصادرات المصرية غير البترولية (٪)	١٤ (٢٠٢٤)	١٧	١٨	١٩	٢٠

الهدف الاستراتيجي:

تحسين جودة وتنافسية القطاع الصناعي والتحول نحو الصناعة المستدامة

الجهة المسئولة:

وزارة الصناعة

يُعد قطاع الصناعة من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما له من دور فعّال في تحقيق النمو الاقتصادي المُستدام وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم في خلق فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية، كما يعتبر محفزاً رئيسيا لنقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي والابتكار، مما ينعكس إيجابا على باقي القطاعات الإنتاجية، كما أن تعزيز القيمة المضافة من خلال التصنيع يعد من أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات. ومن المستهدف تحسين ترتيب مصر في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي إلى المركز ٤٤ عام ٢٠٣٠، وزيادة الصادرات الصناعية إلى ٩٠٪ من الصادرات غير البترولية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات منها الوصول بمساحة الأراضي الصناعية المرفقة إلى ٩٧ مليون متر مربع، وتخصيص ١٠٠٪ من الوحدات الصناعية بالمجمعات الصناعية الجديدة والوصول بعدد المصانع المنشأة إلى ١٠٠ ألف مصنع، وزيادة نسبة الصناعات الخضراء إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
ترتيب مصر في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (ترتيب)	٦٧ (٢٠٢٢)	٥٣	٥٠	٤٧	٤٤
عدد المصانع المُنشأة (بالألف مصنع)	٦٨ (٢٠٢٤)	٨٤	٨٩	٩٥	١٠٠
مساحة الأراضي المرفقة الإضافية (متوسط ٢٥٠٠٠م٢ للمصنع) (مليون م٢)	١٤ (٢٠٢٤)	٥٥,٨	٦٩,٥	٨٣,٣	٩٧
نسبة تخصيص وحدات المجمعات الصناعية (٤٨٠٨ وحدة في ١٦ مجمع) (٪)	٧٤ (٢٠٢٤/٢٣)	٨٧,٣	٩١,٥	٩٥,٨	١٠٠

الهدف الاستراتيجي:

إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام

وزيادة تنافسية صادراتها

الجهة المسئولة:

وزارة قطاع الأعمال العام

تُولي الدولة أهميةً خاصة لتعظيم العائد على أصول شركات قطاع الأعمال العام، وتعزيز دورها في تنمية الصادرات المصرية، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال توطين الصناعات، وتطوير تكنولوجيا الإنتاج، وتحسين أساليب الإدارة وتعزيز إنتاجية العنصر البشري. وفي هذا السياق من المستهدف تحقيق معدل نمو سنوي في صادرات شركاتٍ قطاع الأعمال العام بحوالي ٥٪ لتشكل نسبة ٤٨٪ من جملة إيرادات النشاط، وتحقيق كافة الشركات أرباحا بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
قيمة صادرات شركات قطاع الأعمال العام (مليون دولار)	٩٧٥	١٠٧٥	١١٢٩	١١٨٥	١٢٤٤
نسبة صادرات الشركات المصدرة من جملة إيرادات النشاط (٪)	٤٠	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
عدد مشروعات الشراكة/ الاتفاقيات مع القطاع الخاص/ الاتفاقيات الداعمة للتصدير (تراكمي)	٤	٦	٨	٩	١٠
عدد شركات قطاع الأعمال العام الرابحة	٤٩	٥٢	٥٦	٦١	٦٣
نسبة عدد شركات قطاع الأعمال العام الرابحة من جملة عدد الشركات (٪)	٧٨	٨٣	٨٩	٩٧	١٠٠

الجهة المسئولة:

وزارة الدولة للإنتاج الحربي

الهدف الاستراتيجي:

تعميق التصنيع المحلى ورفع مهارات العمالة الفنية

تُولي الدولة أهميةً خاصةً للصناعات الاستراتيجية، من خلال الارتقاء بمعايير التصنيع المحلي، للاستفادة منها في تنفيذ المشروعات القومية، فضلًا عن المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، خاصةً ذات الصلة بقطاع الصحة والتدريب، كما تؤكد أهمية تعزيز دور المصانع الحربية في توطين وتعميق التصنيع المحلي، وفي هذا السياق، من المستهدف تحقيق معدل نمو سنوي في إيرادات الهيئة القومية للإنتاج الحربي يصل إلى ٧٨٪ عام ٢٠٣٠، مُقارنةً مع ٦٧٪ عام (٢٠٢٥/٢٤)، واستدامة جهود الشراكات مع القطاع الخاص والبالغة ١٢ شراكة، وزيادة طاقة مصانع تدوير المخلفات المصنعة محليا (مستقبل ١) عند ٣٠ مليون طن/ ساعة وكمية الهيدروجين الأخضر المنتجة عند ١٦٠ ألف طن/ سنة وذلك عام ٢٠٣٠، كما تؤكد الدولة أهمية تنمية العنصر البشري وبناء قدرات الكوادر البشرية ورفع مهارات العمالة وعقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب المتخصصة للخريجين محليا ودوليا، وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة عدد المستفيدين من برامج التعليم والتدريب المهني التابعة لوزارة الإنتاج الحربي إلى ٩ آلاف مستفيد في عام ٢٠٣٠ مقارنةً مع ٧,٢ ألف مستفيد (٢٠٢٥/٢٤).

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
معدل النمو السنوي في إيرادات الهيئة القومية للإنتاج الحربي (٪)	٦٧ (٢٠٢٥/٢٤)	٣٤	٤٧	٦٢	٧٨
كمية الطاقة الكهربائية المولدة من المخلفات (ميجاوات/ ساعة) (محطة أبو رواش)	--	مرحلة الإنشاء	مرحلة الإنشاء	مرحلة الإنشاء	٣٠
طاقة مصانع تدوير المخلفات المصنعة محلياً (طن/ساعة) (مستقبل ١)	--	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
كمية الهيدروجين الأخضر المنتجة (ألف طن/ سنة)	--	--	--	--	١٦٠
عدد الشراكات مع القطاع الخاص (عدد)	١٢ (٢٠٢٤)	١٢	١٢	١٢	١٢
عدد المستفيدين من كافة برامج التعليم والتدريب المهني التابعة لوزارة الدولة للإنتاج الحربي (ألف مُستفيد)	٧,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٧,٥	٨	٨,٢	٩

الجهة المسئولة:

وزارة السياحة والآثار

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز مكانة مصر السياحية

وتطوير وتنمية المتاحف والمناطق الأثرية

يُعد قطاع السياحة والآثار من المرتكزات الأساسية للاقتصاد، كأحد أهم مصادر النقد الأجنبي، ولأهميته في تعزيز تنافسية مصر على مستوى السياحة الإقليمية والدولية، فضلًا عن توفير فرص العمل، وتطوير الأماكن الأثرية وتعظيم الاستفادة منها، كمناطق جذب للسياحة الداخلية والدولية. وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة عدد السائحين الأجانب إلى ٣٠ مليون سائح عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة حجم الإيرادات من السياحة إلى ٤٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠، كما تُولي الدولة أهميةً خاصة لحماية وتطوير المقومات الأثرية لتنويع المنتج السياحي، ومن المستهدف الارتقاء بجودة وتنافسية خدمات السياحة المقدمة في المناطق الأثرية وبحيث يتم زيادة عدد زوار المتاحف الأثرية، وسوف تعمل الدولة على تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الآليات من بينها زيادة حجم الطاقة الفندقية لتصل إلى ٤٨٤ ألف غرفة عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
متوسط الإنفاق (دولار/ليلة)	٩٣,٣	١٢٠	١٢٥	١٣٠	١٣٥
حجم الطاقة الفندقية (ألف غرفة)	٢٢٨ (٢٠٢٤)	٣١٩	٣٧٥	٤٢٧	٤٨٤
عدد الليالي السياحية (مليون ليلة)	١٦٤,٤ (٢٠٢٤)	٢١٦	٢٣٦	٢٥٨	٣٠٠
متوسط مدة الإقامة الفندقية في مصر (ليلة)	١٠,٢ (٢٠٢٥/٢٠٢٤)	٩,٥	٩,٥	٩,٥	١٠

الجهة المسئولة:
وزارة النقل

الهدف الاستراتيجي:

تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل النظيف واللوجستيات وتحسين جودة خدمات النقل

يمثل قطاع النقل أحد أهم الضمانات الرئيسية لنجاح خطط التنمية المستدامة، إذ يسهم في تلبية احتياجات جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويرفع تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي، ويفتح آفاق تنموية جديدة من شأنها زيادة التنمية العمرانية وإقامة مدن حضرية جديدة والربط بينها بوسائل نقل خضراء مُستدامة، كما تؤكد الدولة أهمية تعزيز البنية التحتية للطرق والموانئ والسكك الحديدية ومترو الأنفاق وتوسيع قدرات النقل والتخزين وربطها بالأسواق المحلية والدولية، وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة طاقة نقل البضائع بالنقل النهري إلى ١٠ مليون طن عام ٢٠٣٠، وزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية إلى ٤٠٠ مليون طن، وزيادة حجم المتداول للموانئ الجافة والمراكز اللوجستية إلى ٢ مليون حاوية، وطاقة تشغيل الموانئ البرية إلى ٨,٨ مليون طن، وطاقة نقل البضائع بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي إلى ١٥ مليون طن عام ٢٠٣٠، وزيادة طاقة نقل البضائع بالسكك الحديدية إلى ٢٥,٨ مليون طن سنويا، و بما يعمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر «أداء الخدمات اللوجستية» العالمي إلى المركز ٣٠ عام ٢٠٣٠، ومؤشر جودة الطرق العالمي إلى المركز ١٦ عالميا، وخفض معدل حوادث القطارات إلى ٠,٦ حادثة لكل مليون راكب.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (ترتيب)	٥٧ (٢٠٢٤)	٤٥	٣٩	٣٤	٣٠
طاقة نقل البضائع بالنقل النهري (مليون طن /سنة)	٧,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٨,٥	٩,٠	٩,٥	١٠
الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية (مليون طن)	١٨٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٢٦٥	٣١٠	٣٥٥	٤٠٠

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
حجم التداول المستهدف للموانئ الجافة والمراكز اللوجستية (مليون حاوية)	٠,٦	٠,٨	١	١,٥	٢
طاقة تشغيل الموانئ البرية (ألف طن)	٦٠٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٨٨٠٠
عدد المحاور على النيل(محور)	٥٧ (٢٠٢٣)	٦٢	٦٥	٦٨	٧٣
عدد محطات الأتوبيس الترددي (محطة)	١٤ (٢٠٢٥)	٣٥	٣٥	٤٨	٤٨
مؤشر جودة الطرق العالمي (ترتيب)	١٨ (٢٠٢٤)	١٧	١٦	١٦	١٦
طاقة نقل الركاب بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي (مليون راكب / يوم)	٤,٥ (٢٠٢٥)	٧,٩٥	٩,٩٥	٩,٩٥	١٣,٥
طاقة نقل البضائع بمترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي (مليون طن /سنويا)	----	----	٤	٤	١٥
طاقة نقل الركاب بالسكك الحديدية (مليون راكب / يوم)	١,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	١,٦	١,٧	١,٩	٢
طاقة نقل البضائع بالسكك الحديدية (مليون طن / سنة)	٧,٥٧ (٢٠٢٥)	١٣	١٦,٥	٢٠	٢٥,٨
نسبة إشارات السكك الحديدية المكهربة (الهدف: ٢٠٠٠ كم) (٪)	٤٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٥	٨٣,٣	٩١,٧	١٠٠
معدل حوادث القطارات (حادثة/ مليون راكب)	٠,٨٤ (٢٠٢٤)	٠,٦٥	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٦

الجهة المسئولة:

هيئة قناة السويس

الهدف الاستراتيجي:

تعظيم دور قناة السويس في حركة الملاحة العالمية

تؤكد الدولة أهمية الحفاظ على التدفق الآمن والمستدام لحركة التجارة العالمية عبر قناة السويس من خلال تقديم مظلة متكاملة من الحلول التكنولوجية والخدمات اللوجستية والأنشطة البحرية وصناعات القيمة المضافة المدعومة بقاعدة خبرات بشرية متراكمة، وزيادة عدد السفن العابرة ليصل إلى حوالي ٢٠ ألف سفينة عام ٢٠٣٠، وبما ينعكس على تزايد نسبة القدرة الاستيعابية المستغلة لتكون في حدود ٥٥٪، وبما يساهم في زيادة قيمة إيرادات قناة السويس والمساهمة في زيادة حصيلة النقد الأجنبي.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
عدد السفن العابرة لقناة السويس (سفينة)	١٢٣٧٥	١٤٩٩٦	١٦٤٩٥	١٨١٤٥	١٩٩٥٩
نسبة القدرة الاستيعابية المستغلة (٪)	٣٧	٤١	٤٥	٥٠	٥٥

الجهة المسئولة:

وزارة الطيران المدني

الهدف الاستراتيجي:

تحسين جودة وتنافسية منظومة الطيران المدني وضمان استدامتها

يُعد قطاع الطيران المدني أحد أهم ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يلعب دوراً مهماً في تسيير النقل الداخلي والخارجي، إضافةً إلى المساهمة في حركة التجارة الدولية، من خلال المطارات الدولية والمحلية، وتُؤكد الدولة أهمية تعزيز البنية التحتية الجوية على مستوى محافظات الجمهورية، واتصالاً بذلك، من المستهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية إلى ١١١,٥٨ مليون راكب سنويا، وزيادة عدد الرحلات الجوية إلى ٥٣٤ ألف رحلة، فضلاً عن زيادة إجمالي حركة الركاب إلى ٧٤,٦ مليون راكب سنويا، وحجم البضائع المنقولة جواً إلى ٤٥٤ ألف طن، وبما يساهم في تحسين ترتيب مصر في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي إلى الترتيب ١٥ عالميا وذلك عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
ترتيب مصر في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي (ترتيب)	٢٧ (٢٠٢٤)	٢١	١٩	١٧	١٥
الطاقة الاستيعابية للمطارات (مليون راكب/ سنة)	٧١,١ (٢٠٢٥/٢٤)	٧٢,٨٣	٧٢,٨٣	٧٢,٨٣	١١١,٥٨
إجمالي حركة الركاب على مستوى الجمهورية (مليون راكب/ سنويا)	٥٧,٨ (٢٠٢٥/٢٤)	٦٣,٢	٦٦,٦	٧١,١	٧٤,٦
حجم البضائع المنقولة جواً (ألف طن)	٣٦١ (٢٠٢٥/٢٤)	٣٩٥	٤١٤	٤٣٤	٤٥٤
عدد الرحلات (ألف رحلة)	٤٥٠,٥ (٢٠٢٥/٢٤)	٤٦٠	٤٨٣,٦	٥٠٨,٣	٥٣٤,٤
قدرات أسطول مصر للطيران (طائرات نقل الركاب)	٦٥ (٢٠٢٥)	٧٩,٠	٨٧,٠	٨٧,٠	٩١
عدد الوجهات التي تصل إليها شركة مصر للطيران (عدد)	٨٥ (٢٠٢٥)	٨٩	٩١	٩٣	٩٧
المتوسط السنوي لتحسين كفاءة استهلاك الوقود بالمطارات "ميناء القاهرة الجوي" (٪)	٢٠	٣٤	٣٦	٣٨	٤٠
عدد المطارات الصديقة للبيئة (عدد)	١ (٢٠٢٤)	٣	٣	٣	٣

الجهة المسئولة:

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز مساهمة قطاع الاتصالات في زيادة الصادرات المصرية وتنمية القدرات ودعم الإبداع والتحول الرقمي

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تولي الدولة المصرية اهتماماً متزايداً بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نظراً لما تتمتع به مصر من بنية أساسية وبشرية تجعلها من الوجهات المفضلة لتقديم خدمة التعهيد على المستوى الدولي، ومن المستهدف زيادة قيمة الصادرات الرقمية السنوية إلى ١٠ مليار دولار، وتحسين ترتيب مصر في مؤشر الثقة في خدمات التعهيد العابرة للحدود للمرتبة ٣ عالمياً، وزيادة عدد المناطق التكنولوجية إلى ٦ مناطق مع زيادة نسب الإشغال إلى ٥٠٪ في المنطقتين الجديدتين، و١٠٠٪ في المناطق الأربع القائمة وذلك بحلول ٢٠٣٠، بما يعمل على تسريع التوسع في البنية التحتية الرقمية وتطوير المهارات البشرية، ومن المستهدف زيادة نسبة التغطية بمدارس WE ومراكز الإبداع الرقمي إلى ١٠٠٪ على مستوى المحافظات، وزيادة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية إلى ٥٠٪، بما يحسن ترتيب مصر في المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي للمركز ٤ عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
قيمة الصادرات الرقمية السنوية (مليار دولار)	٧ (٢٠٢٥/٢٤)	٧,٨	٨,٢	٨,٦	١٠
ترتيب مصر في مؤشر الثقة في خدمات التعهيد العابرة للحدود	٩ (٢٠٢٤)	٦	٥	٤	٣
عدد المناطق التكنولوجية (منطقة)	٤ (٢٠٢٤)	٥	٦	٦	٦
نسبة التغطية بمراكز الإبداع على مستوى المحافظات (٪)	٤٨ (٢٠٢٤/٢٣)	٧٤	٨٢,٧	٩١,٣	١٠٠
نسبة التغطية بمدارس WE على مستوى المحافظات (٪)	٧٠ (٢٠٢٤/٢٣)	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠
نسبة خريجي مدارس WE الملتحقين بسوق العمل (٪)	٣٤,٤ (٢٠٢٤)	٥٤,٧	٦١,٥	٦٨,٢	٧٥
تقييم مصر في مؤشر الأمن السيبراني العالمي (نقطة)	١٠٠ (٢٠٢٤/٢٣)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية (٪)	٣٣,٦ (٢٠٢٤/٢٣)	٣٤	٣٥	٣٦	٥٠

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق التنمية العُمرانية المُتكاملة والمُستدامة

وتوفير خدمات السكن اللائق

الجهة المسئولة:

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities

يمثل قطاع الاسكان أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية العمرانية المتكاملة، من خلال زيادة المساحة المأهولة بالسكان والارتقاء بجودة البيئة العمرانية، والتوسع في إتاحة الخدمات الأساسية والسكن اللائق لكافة المواطنين، بما يعزز الجهود المبذولة لتعظيم عوائد التنمية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وتؤكد الدولة أهمية توفير خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب لجميع السكان من خلال زيادة نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي في الحضر إلى ١٠٠٪ وفي الريف إلى ٨٥٪، وكذا زيادة نسبة مياه الصرف المعالج إلى ٨٠٪ من إجمالي مياه الصرف الصحي، وكذلك زيادة نسبة تغطية مياه الشرب بالجمهورية إلى ١٠٠٪، وزيادة إجمالي إمدادات مياه الشرب الناتجة عن تحلية مياه البحر إلى ٢ (مليون م٣/ يوم)، وخفض نسبة فاقد شبكة المياه إلى ٢٠٪، مما يساهم في وصول نصيب الفرد من المياه إلى ٢٠٠ (لتر /فرد/يوم) وبما يرفع كفاءة استهلاك المياه. كما تستهدف الدولة زيادة نسبة المساحة المأهولة إلى ١٦,٢٪ من مساحة مصر، ونسبة الوحدات السكنية (الجديدة) التي تراعي متطلبات البناء الأخضر إلى ٢٥٪، وزيادة نسبة الطاقة المتجددة في المباني إلى ٢٠٪، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
إجمالي إمدادات مياه الشرب الناتجة عن تحلية مياه البحر (مليون م٣/يوم)	١,٣ (٢٠٢٥/٢٤)	١,٥	١,٧	١,٨٥	٢
نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي بحضر الجمهورية (٪)	٩٦ (٢٠٢٥)	٩٨	٩٨,٧	٩٩,٣	١٠٠
نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي بريف الجمهورية (٪)	٦٠ (٢٠٢٥)	٦٢	٧٠	٧٧	٨٥
طاقة محطات الصرف الصحي (مليون م٣/ يوم)	١٨,٩ (٢٠٢٥)	١٩,٥	٢١,٥	٢٤	٢٦
نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (٪)	٧٠ (٢٠٢٥)	٧٢	٧٥	٧٧	٨٠

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٦/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٩	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٣٠
نسبة فاقد شبكة المياه (NRW) (٪)	٢٥,٧ (٢٠٢٥)	٢٤,٥	٢٣	٢١,٥	٢٠
نسبة تغطية مياه الشرب بالجمهورية (٪)	٩٩ (٢٠٢٥)	٩٩,١	٩٩,٢٥	٩٩,٥	١٠٠
طاقة محطات مياه الشرب (مليون م٣/ يوم)	٤٤ (٢٠٢٥)	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
نسبة المساحة المأهولة للمساحة الكلية (٪)	١٤,٢ (٢٠٢٥)	١٤,٧	١٥,٢	١٥,٧	١٦,٢
نسبة سكان العشوائيات (غير المُخططة) من سكان الحضر (٪)	٣٧,٥ (٢٠٢٥)	٣٧	٣٦,٥	٣٦	٣٥
نسبة المباني في المدن الجديدة المستخدمة للطاقة المتجددة (٪)	٥< (٢٠٢٥)	١٠	١٥	٢٠	٣٠
نسبة الوحدات السكنية التي تراعي متطلبات البناء الأخضر (٪)	١< (٢٠٢٥)	٥	١٥	٢٠	٢٥
كمية استهلاك المباني الإدارية للطاقة (كيلو وات ساعة/ متر٢/ سنة)	٣٠٠-٢٥٠ (٢٠٢٥)	٢٧٠-٢٤٠	٢٣٠-٢٥٠	٢٢٠-٢٠٠	٢٠٠-١٧٠
نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة في المباني (٪)	٥< (٢٠٢٥)	٥	١٠	١٥	٢٠

الهدف الاستراتيجي:

تعزيز جودة خدمات المحليات

وتحسين البيئة على المستوى المحلي

الجهة المسئولة:

وزارة التنمية المحلية

وزارة التنمية المحلية

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين على المستوى المحلي، وفي هذا السياق من المستهدف زيادة معدل إتاحة الطرق المحلية المرصوفة ليصل إلى ٩٠ مركبة لكل كيلو متر من الطرق المحلية المرصوفة وذلك من خلال إيلاء أهمية لمشروعات رصف الطرق المحلية، وكذا زيادة معدل إتاحة أعمدة الإنارة ليصل إلى ١٠٠ عامود لكل كيلو متر لتحسين جودة الرؤية الليلية، وزيادة نسبة الأتوبيسات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي إلى ١٠٠٪، مما يساهم في زيادة مقدار الخفض السنوي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن تحويل الأتوبيسات للعمل بالغاز الطبيعي إلى ٢٨٦٥طن سنويا، وكذا إعداد مخططات عمرانية تفصيلية لكافة القرى والمدن، وتعظيم الإيرادات المحلية لتصل إلى حوالي ٥٪ من الإيرادات القومية.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان ٢٠٢٥/٢٤	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
نسبة فرص العمل الموجهة للمرأة المعيلة من صندوق التنمية المحلية (٪)	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
الإيرادات المحلية كنسبة من الإيرادات القومية (٪)	١,٢ (٢٠٢٥/٢٤)	٢,٢	٣,٢	٤	٥
نسبة القرى التي يتوفر لها مخططات عمرانية تفصيلية (٪)	٨٦ (٢٠٢٥)	٩٠	٩٣	٩٦	١٠٠
نسبة المدن التي يتوفر لها مخططات عمرانية تفصيلية (٪)	٧٥ (٢٠٢٥)	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠
معدل إتاحة الطرق المحلية المرصوفة على مستوى المحافظات (مركبة مرخصة/ كم)	١٢٧ (٢٠٢٣/٢٢)	١٠٨	١٠٢	٩٦	٩٠
معدل إتاحة أعمدة الإنارة على مستوى المحافظات (عدد أعمدة الإنارة لكل كم طرق محلية)	٦٧ (٢٠٢٣)	٨٣	٨٩	٩٥	١٠٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في إدارة منظومة المخلفات البلدية (٪)	٦٠	٦٤	٧٠	٧٥	٨٠
نسبة الأتوبيسات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي (٪)	٣٣,٤	٥٠	٦٦,٥	٨٣,٥	١٠٠
المساحات الخضراء المضافة من مبادرة "١٠٠ مليون شجرة" (ألف فدان)	١٨,٣٥	٣٦,٦٥	٥٥	٧٣,٣٥	٩١,٧
نسبة الإنجاز في خفض التعديات على الأراضي الزراعية (٪)	٧١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الاستدامة في تشغيل وصيانة مناطق إسكان بديل العشوائيات من عائد الإيجارات (٪)	٦٢	٦٥	٦٨	٧١	٧٤

الجهة المسئولة:
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
Ministry of Electricity and Renewable

الهدف الاستراتيجي:
التحول للطاقة النظيفة
ورفع كفاءة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء

تؤكد الدولة أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة ورفع كفاءة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، من منطلق أهمية قطاع الكهرباء في تلبية جميع الاحتياجات التنموية، ولمساهمته الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وكونه من أهم الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنين، وفي هذا السياق من المستهدف زيادة نسبة مساهمة الطاقة النظيفة في الطاقة الكهربائية المولدة إلى ٤٢٪، وزيادة قدرة صادرات مصر من الكهرباء إلى ٤٠٩٠ ميجاوات، وبما يعمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر «التحول في الطاقة» إلى المركز ٥٨ عالميا، كما تستهدف الدولة خفض نسبة الفاقد في شبكات توزيع الكهرباء إلى ١٤,١٪، واستفادة ١٠٠٪ من السكان من خدمات الكهرباء، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
ترتيب مصر في مؤشر التحول في الطاقة (ترتيب)	٧٤ (٢٠٢٥)	٦٨	٦٥	٦١	٥٨
نسبة الفاقد في شبكات توزيع الكهرباء (٪)	١٨,٩٦ (٢٠٢٥/٢٤)	١٦,٧٣	١٥,٦	١٤,٨	١٤,١
نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	٩٩,٧ (٢٠١٧)	٩٩,٨	٩٩,٨٧	٩٩,٩٤	١٠٠
قدرة صادرات مصر من الكهرباء (ميجاوات)	٨٧٠ (٢٠٢٤)	٤٠٩٠	٤٠٩٠	٤٠٩٠	٤٠٩٠

الجهة المسئولة:
وزارة البيئة

الهدف الاستراتيجي:
إدارة المخلفات وتحسين نوعية الهواء
وتعزيز فرص السياحة البيئية

تؤكد الدولة أن «البُعد البيئي»، يُعد أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، والتي تتكامل وتتشابك مع البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وبما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التقليدية وتعظيم الاستفادة من الموارد المتجددة، ومن المستهدف رفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة إلى ٩٥٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئيا إلى ٦٠٪ ، والوصول بنسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم معالجتها حراريا لتوليد الطاقة إلى ٢٠٪، ومواصلة جهود تحسين نوعية الهواء لخفض المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات الصلبة إلى ٧٩ ميكروجرام لكل متر مكعب عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها «مواصلة إنشاء وتطوير مصانع المعالجة والمحطات الوسيطة والمدافن الصحية، وتعزيز دور القطاع الخاص في مجالات الاستثمار البيئي والتكيف مع التغيرات المناخية، وزيادة الوعي البيئي»، وكذا زيادة نسبة المناطق المحمية إلى ٤٠٪ من إجمالي مساحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ذات الأهمية، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعظيم السياحة البيئية.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة (٪)	٧٤ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٥	٩٠	٩٣	٩٥
نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئيا (٪)	٤٦ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٠	٦٠	٦٠	٦٠
نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم معالجتها حراريا لتوليد الطاقة (٪)	--	--	٥	١٠	٢٠

الجهة المسئولة:
وزارة الموارد المائية والري

الهدف الاستراتيجي:
حماية أمن مصر المائي وتنمية الموارد المائية

يُعد قطاع الموارد المائية والري أحد أهم القطاعات الأساسية لتحقيق التنمية المُستدامة والشاملة في مصر، كما يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الأمن القومي بما يشمل الأمن المائي والغذائي، وفي هذا السياق تستهدف الدولة زيادة متوسط كفاءة توصيل المياه إلى الأراضي الزراعية إلى ٩٥٪، ورفع كفاءة استخدام المياه إلى ٦,٥ (دولار/م٣)، وزيادة نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الري الحديث والمطور إلى ٢٤,١٪، وزيادة نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة إلى ٣٤,٧٪، وزيادة كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها إلى ٢٠ مليار متر مكعب/سنة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
كفاءة استخدام المياه (دولار / متر مكعب)	٣,٩٦ (٢٠٢٣)	٥,٥	٥,٨	٦,٢	٦,٥
متوسط كفاءة توصيل المياه إلى الأراضي الزراعية (٪)	٩١ (٢٠٢٣)	٩٣	٩٣,٧	٩٤,٣	٩٥
نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الري الحديث والمطور (٪)	١٥,٤ (٢٠٢٣)	١٩,٨	٢١,٢	٢٢,٧	٢٤,١
نسبة كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها من جملة المياه المستخدمة في الزراعة (٪)	٢٥,٣ (٢٠٢٤)	٢٦,٨	٢٨	٢٩	٣٠
كمية مياه الصرف المعاد استخدامها (مليار متر مكعب/سنة)	١٥,٧٨ (٢٠٢٤/٢٣)	١٦,٧	١٧,٤	١٨,١	٢٠
نسبة مساحة الأراضي الزراعية المستفيدة من نظام الصرف المغطى (٪)	٦٣,٢ (٢٠٢٤)	٦٥,٣	٦٦	٦٧	٦٨,٤
نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة (٪)	٢٧,٤ (٢٠٢٤)	٣١,١	٣٢,٣	٣٣	٣٤,٧
نسبة الاعتماد على مياه نهر النيل من إجمالي المياه العذبة المتاحة (٪)	٩٣ (٢٠٢٤)	٩٢,٥	٩٢	٩١	٩٠
نسبة الإجهاد المائي (إجمالي الطلب على المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة) (٪)	١٣٧ (٢٠٢٤)	١٣٦,٥	١٣٦	١٣٥	١٣٤

الجهة المسئولة:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

الهدف الاستراتيجي:

تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة

يعد قطاع الزراعة أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام وخفض مُعدلات الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، ولدوره الإيجابي في توفير فرص عمل وزيادة موارد النقد الأجنبي، وفي هذا السياق تولي الدولة أولوية لزيادة مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١٧٪ عام ٢٠٣٠ وبما يعزز من مساهمة قطاع الزراعة في التشغيل ليستوعب ٢٥٪ من المشتغلين، وذلك من خلال العمل على زيادة مساحة الأراضي الزراعية إلى ١٣ مليون فدان، وبما يساهم أيضا في زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية خاصة القمح إلى ٥٦٪ واللحوم الحمراء إلى ٦٥٪ ومن الذرة إلى ٥٦٪، ومواصلة جهود دعم المزارعين من خلال زيادة نسبة الحيازات الزراعية المستفيدة من «كارت الفلاح» إلى ١٠٠٪، وزيادة التوجه نحو الزراعة المستدامة من خلال تطبيق الممارسات الزراعية المرشدة للمياه في نسبة ٩٠٪ من الأراضي الزراعية وبما يعمل على خفض نسبة المياه المستخدمة في الزراعة إلى ٧٤٪، وكذا زيادة التوجه نحو الزراعات العضوية وخفض نسبة المبيدات المستخدمة في الزراعة.

أهم مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	قيمة أحدث بيان	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧/٢٦	القيمة المستهدفة ٢٠٢٨/٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٢٩/٢٨	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠/٢٩
مساحة الأراضي الزراعية (مليون فدان)	١٠ (٢٠٢٥/٢٤)	١٠,٥	١١,٥	١٢,٥	١٣
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء (٪)	٦٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٦٣	٦٣,٥	٦٤	٦٤,٧
نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الذرة (٪)	٥٠ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٥	٥٥,٥	٥٥,٨	٥٦
نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح (٪)	٤٨ (٢٠٢٥/٢٤)	٥٢	٥٤	٥٦	٥٦
مساهمة قطاع الزراعة في الواردات (٪)	٢٠,٥٥ (٢٠٢٤)	١٨	١٧	١٦	١٥
نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الممارسات الزراعية المرشدة للمياه (٪)	٣٠ (٢٠٢٤/٢٣)	٥٠	٦٥	٧٦	٨٩,٥
نسبة الحيازات الزراعية المستفيدة من كارت الفلاح (٪)	٨١ (٢٠٢٥/٢٤)	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠

الجهة المسئولة:
الهيئة القومية للبريد المصري

الهدف الاستراتيجي:
تعزيز دور الخدمات البريدية في الشمول المالي والاستدامة المالية

تولي الدولة أهمية كبيرة لتعزيز دور مكاتب البريد في الشمول المالي والتوسع في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية، ومن المستهدف في هذا السياق، زيادة عدد مكاتب البريد التي بلغت ٤٧١٩ مكتب (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد ماكينات خدمة الدفع الالكتروني بالبريد التي بلغت ٢٠٤٦٢، وزيادة قيمة المبالغ المُودعة بالحسابات الجارية للبريد التي بلغت ٣٦٧,٨ مليار جنيه، وزيادة قيمة المبالغ المُودعة في صندوق البريد التي بلغت ١٦٦,٢مليار جنيه، وذلك عام ٢٠٢٥/٢٤، مما يساهم في تحسين أداء مصر في مؤشر التقييم العالمي لمستوى الخدمات البريدية إلى ٧٥ نقطة عام ٢٠٣٠ مقارنةً بتقييم بلغ ٥٥,٦٪ عام ٢٠٢٤.

الجهة المسئولة:
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

الهدف الاستراتيجي:
توفير التمويل ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال

تُعِّ المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة من القطاعات الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي للدولة، إذ تتميّز بقدرتها على التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية والتطور تبعًا للتغيرات التكنولوجية في العملية الإنتاجية، وفي هذا السياق تستهدف الدولة مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، وذلك من خلال توفير التمويل المناسب والبالغ حوالي ٥,٥٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٥/٢٤ (بلغ إجمالي التمويل ٥٥,٥ مليار جنيه خلال الفترة ٢٠١٥/١٤-٢٠٢٤، وبلغت نسبة استفادة المرأة منها ٥١٪)، وزيادة التمويل الموجه لقطاع الصناعة (البالغ ٨٪)، والموجه لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية (البالغ ٥٢٪)، وكذا تقديم مجموعة من أنشطة الدعم الفني لتعزيز القدرات على التصدير ونشر فكر ريادة الأعمال والتجارة الالكترونية، وبما يحافظ على ترتيب مصر عالميا في مؤشر «حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل» البالغ المركز ٦ عالميا عام ٢٠٢٤.

الجهة المسئولة:
الهيئة العامة للرقابة المالية

الهدف الاستراتيجي:
تعميق الأسواق المالية غير المصرفية

تؤكد الدولة أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية لتعزيز دورها في تحقيق مستهدفات الاقتصاد القومي ودعم سياساته الرامية للنمو والتشغيل، من خلال تمكين الأفراد والشركات من النمو عبر الخدمات والأنشطة المالية غير المصرفية المتنوعة. وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة حجم التمويل السنوي الممنوح لشركات التمويل العقاري للمستثمرين (بلغ ٣٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٥/٢٤)، وقيمة عقود التأجير التمويلي البالغة ١٥٤ مليار جنيه، وزيادة قيمة التمويل الممنوح إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (بلغ ١٠٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المستفيدين من التمويل غير المصرفي (بلغ ٣,٢٥ مليون مستفيد عام ٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد منافذ جهات التمويل متناهي الصغر البالغ عددها ٤٨٥٦ منفذ (٢٠٢٥/٢٤).

الجهة المسئولة:
وزارة الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي

الهدف الاستراتيجي:
تعزيز قنوات الحوار الوطني وتعزيز أوجه التعاون بين الحكومة والمجالس النيابية

تستهدف الدولة إنشاء آلية تنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية لمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وكذا عقد اجتماعاتٍ وورش عمل مشتركة لتطبيق توصيات الحوار الوطني بما لا يقل عن ٦ ورش عمل واجتماعات مشتركة سنويا، وتعزيز قنوات التنسيق مع كافة الوزارات بما يضمن زيادة معدل استجابة الحكومة بالرد على طلبات المواطنين المزكاه من أعضاء المجالس النيابية لتصل إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، والعمل على زيادة نسبة حضور ممثلي الحكومة في جلسات ولجان مجلسي النواب والشيوخ إلى ما لا يقل عن ٩٠٪، وإعداد تقارير عما دار بجلسات اللجان النوعية بما لا يقل عن ٣٠ تقريراً سنويا، وتعزيز متابعة الردود الحكومية على طلبات المواطنين المزكاة والعمل على زيادتها، وإصدار تقارير إحصائية عن طلبات المواطنين المزكاه والردود الحكوميةٍ عليها في نهاية كل دور انعقاد، وزيادة مقترحات مشروعات القوانين بما لا يقل عن ثلاثة مشروعات قوانين سنويا.

الجهة المسئولة:

الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

الهدف الاستراتيجي:

تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

تتبنى الدولة بيئة أعمال صديقة للمستثمر خاصةً في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والتي ستكون حجر الزاوية لخطط التنمية الوطنية، انطلاقا من أن بيئة الأعمال المواتية لا توفر بالمنطقة الدعم للأعمال الجديدة فحسب، بل تدعم أيضًا المستثمرين الحاليين وتحفزهم على النمو والتوسع، بما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومن المستهدف في هذا السياق، زيادة حجم الاستثمارات بالمنطقة (بلغت ٢١,١ مليار دولار من عام ٢٠١٥ حتى نهاية ٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة حجم صافي صادرات المنطقة (بلغ ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٤)، وبما يعمل على زيادة فرص العمل المباشرة (البالغة ١٤٠ ألف عام ٢٠٢٥/٢٤)، ومن المستهدف في هذا السياق، زيادة قدرة ميناء شرق بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى ما يزيد عن ٥ مليون حاوية، وزيادة قدرة ميناء السخنة إلى ٢,٥ مليون حاوية وزيادة قدرته في استقبال حاويات الترانزيت إلى ٢٠٠ ألف حاوية وذلك عام ٢٠٣٠.